إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

International Monetary Fund
Washington, D. C. 20431 USA

بيان صحفي رقم 15/282
للنشر الفوري
١٨ يونيو ٢٠١٥

البيان الصادر في ختام بعثة الصندوق إلى الضفة الغربية وغزة

البيانات الصحفية التي تصدر في ختام بعثات صندوق النقد الدولي تضم تصريحات صادرة عن فِرَق خبراء الصندوق بشأن الاستنتاجات الأولية المستخلصة بعد زيارة البلد العضو. وتعبر الآراء الواردة في هذا البيان عن وجهات نظر خبراء الصندوق ولا تمثل بالضرورة آراء مجلسه التنفيذي. ولن تترتب على هذه البعثة مناقشة في المجلس التنفيذي.

أوفد صندوق النقد الدولي بعثة إلى القدس الشرقية ورام الله بقيادة السيد كريستوف دوينوالد في الفترة ١٠–١٨ يونيو ٢٠١٥، لتقييم آخر التطورات الاقتصادية في الضفة الغربية وغزة والموقف المالي للسلطة الفلسطينية. والتقت البعثة بالدكتور رامي الحمد الله رئيس الوزراء، والسيد شكري بشارة وزير المالية، والسيد جهاد الوزير محافظ سلطة النقد الفلسطينية، والسيد محمد مصطفى المستشار الاقتصادي للرئيس، ولفيف من المسؤولين الفلسطينيين. وفي ختام البعثة، أدلى السيد دوينوالد بالتصريح التالي:

"يتسم النشاط الاقتصادي بالضعف وعدم كفايته لتوليد فرص العمل الكافية. ففي الضفة الغربية، اتسم الرُبع الأول من ٢٠١٥ بانخفاض نمو الاستهلاك والاستثمارات الخاصة وتراكم المتأخرات نتيجة تعليق إيرادات المقاصة التي تقوم إسرائيل بتحصيلها على السلع المستوردة إلى الضفة الغربية وغزة. وفي غزة، استرد النمو عافيته ببطء مدفوعا بحدوث قدر من الانتعاش في نشاط إعادة الإعمار المدعوم من المانحين. ولا تزال معدلات البطالة مرتفعة، حيث تصل إلى ٤٢% في غزة و١٦% في الضفة الغربية. وقد تعرض موقف المالية العامة للضغوط أثناء الشهور الخمسة الأولى من العام الجاري، فقد ضعف نمو الإيرادات المحلية مقارنة ببدايته المرتفعة في عام ٢٠١٤، بينما زاد الإنفاق على السلع والخدمات، والتحويلات، والكهرباء. وكان العجز يمول من خلال الجمع بين تراكم المتأخرات المحلية ودعم الموازنة من المانحين.

"وتحيط أجواء كثيفة من عدم اليقين بآفاق نمو إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٥، حيث توجد مخاطر عديدة تستدعي توخي موقف حذر على مستوى السياسات. فمع فرض استمرار الوضع السياسي الراهن، من المتوقع أن يتباطأ النمو في الضفة الغربية ليصل إلى ٢% مقارنة بنسبة ٥% في عام ٢٠١٤. أما في غزة، فمن المتوقع حدوث ارتداد إيجابي قدره ٦,٥%، بفرض استمرار نشاط إعادة الإعمار. وبالتالي من المتوقع أن يصل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الضفة الغربية وغزة إلى ٣% في عام ٢٠١٥، مما يكفي بالكاد لاستيعاب الداخلين الجدد في قوة العمل. وتشير التوقعات إلى بقاء التضخم

منخفضا، تمشيا مع التضخم المكبوح في إسرائيل. ومن أهم المخاطر المحيطة بالآفاق المتوقعة احتمال عدم قدرة السلطة الفلسطينية على تحمل ضغوط الإنفاق، ونقص الإيرادات أو انخفاض المعونة المقدمة من المانحين. وبالإضافة إلى ذلك، تواجه السلطة الفلسطينية التزاما ماليا محتملا كبيرا يتعلق بالدعاوى القضائية المرفوعة أمام أحد المحاكم الأمريكية.

"وتجدر الإشادة بالسلطة الفلسطينية لحفاظها على الاستقرار المالي أثناء أزمة إيرادات المقاصة ولتصميمها على احتواء عجز المالية العامة المتكرر في عام ٢٠١٥. غير أن التطورات حتى الآن في العام الجاري إلى جانب تحليلاتنا لحالة الموازنة العامة تشير إلى وجود فجوة تمويلية في عام ٢٠١٥ تقدر بنحو ٠,٥ مليار دولار، أي قرابة ٤% من إجمالي الناتج المحلي. ومن الممكن أن تحقق إجراءات المالية العامة بعض الخفض لهذه الفجوة. وأهم إجراء على جانب الإنفاق هو الحد من نمو فاتورة الأجور ليصل معدله إلى ٢% تمشيا مع التضخم. ويمكن أن تساعد الإجراءات على جانب الإيرادات أيضا، على أن تركز على توسيع القاعدة الضريبية، وتكثيف جهود التحصيل الجارية، وتطبيق التصاعدية في النظام الضريبي. ويبقى الخطر، في حالة عدم زيادة المعونة من المانحين، متمثلا في تراكم متأخرات ضارة جديدة للقطاع الخاص. ونوصي في هذا الخصوص بإعداد خطة للطوارئ، بما في ذلك تجميد الأجور، تحسبا لاحتمال تصاعد الضغوط على المالية العامة.

"ومن شأن وضع جدول أعمال طموح لإجراء إصلاحات هيكلية في المالية العامة أن يكون خطوة حيوية في حشد مزيد من دعم المانحين المطلوب بشدة للميزانية. وينبغي تركيز الجهود في الأجل القريب على رصد تراكم المتأخرات الجديدة على نحو صارم، واستكمال عمليات تدقيق حسابات الحكومة للفترة من ٢٠١١ – ٢٠١٣، وزيادة شفافية بيانات المالية العامة وجودة الإبلاغ بها. وبالنسبة للمرحلة القادمة، نحث السلطة الفلسطينية على إعداد قانون أساسي للموازنة يقدم إطارا تنظيميا شاملا لكل الأمور المتعلقة بالمالية العامة.

"وفي هذه البيئة المتقلبة، ستظل حماية الاستقرار المالي أولوية أساسية. فالقطاع المصرفي يبدو قويا ومتمتعا بمستوى جيد من الرسملة، مع استمرار انخفاض نسب القروض المتعثرة وارتفاع مستويات السيولة. غير أن سرعة نمو الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص تستدعي الرقابة الوثيقة من سلطة النقد الفلسطينية، وذلك بعدة سبل ليس أقلها مراعاة مناخ الأعمال الضعيف.

"ويمكن التخفيف من حدة المخاطر وتعزيز الآفاق المستقبلية في الأجل المتوسط من خلال تحسين التعاون الاقتصادي على المستوى الفني بين السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل، مع استئناف اجتماعات "اللجنة الاقتصادية المشتركة". ويمكن تركيز الجهود المبدئية على تسوية المطالبات القائمة ذات الصلة بمدفوعات الكهرباء، استنادا إلى عملية التدقيق التي أجرتها شركة محاسبة دولية مرموقة. وبشكل أعم، يمكن تحسين الآفاق الاقتصادية بتخفيف القيود في الضفة الغربية ورفع الحصار المفروض على غزة.

"وفي الأجل القصير، يتعين على السلطة الفلسطينية مضاعفة الجهود لحشد المعونة من المانحين. فالفجوة التمويلية الكبيرة المتوقعة في عام ٢٠١٥ لا يمكن سدها من خلال التدابير وحدها، وهناك حاجة ماسة لزيادة الدعم المقدم من المانحين للسلطة الفلسطينية. وسوف يتعين على السلطة الفلسطينية اعتماد سياسات قوية لتعزيز مصداقيتها أمام المانحين".

للاطلاع على معلومات حول عمل صندوق النقد الدولي في الضفة الغربية وغزة، يُرجى مراجعة الرابط الإلكتروني التالي: http://www.imf.org/wbg.